اقتصاد

المصرف المركزي	شركات الصرافة	الحوالات	غرام ٢١	الليرة الذهبية	بورصة دمشق	قيمة التداول	حجم التداول	المؤشر
٢٢١,٤٦ ل.س	٢٦٢ ل.س	٢٥٩,٤٩ ل.س	٩٩٠٠ ل.س	٨٠٧٠٠ ل.س	جلسة الاثنين	٥,٥٧ ملايين ليرة	٣١,٧ ألف سهم	-٢,٧ نقطة

المزاد يبدأ بـ٢,٧ مليار ليرة والدين ٩٣٢ مليوناً

شركة خاصة إلى المزاد العلني لتحصيل ديون مصرف خاص

| وائل الدغلي

أعلنت دائرة التنفيذ القضائي في ريف دمشق عن طرح شركة السويدي للكابلات الكائنة في مدينة عدرا الصناعية للبيع في المزاد العلني تنفيذاً لقرار قضائي صادر بحقها لأداء مبلغ ٩٣٢ مليون ليرة سورية لمصلحة بنك سورية الدولي الإسلامي لقاء تمويلات منحت للشركة.

وبحسب إعلان المزاد الصادر عن الدائرة والذي اطلعت عليه «الوطن» سوف يجري المزاد في ١١ أيار المقبل وسيشمل العقارين رقم ٢٨ و٢٩ والآلات الموجودة فيهما (أي المنشأة كتلة واحدة مع الآلات) وتبلغ مساحة العقار نحو ٥٦ ألف متر مربع وقد قدرت قيمة العقار بـ١,٠٣٦ مليار ليرة في حين وصلت القيمة التقديرية للآلات إلى ١,٦٥٣ مليار ليرة وهي عبارة عن خط إنتاج لصناعة الكابلات بجميع مراحلها مؤلفة من ٢٢ آلة سحب وجدل وتسليح وجمع الكابلات إضافة إلى مخابر فيزيائية، لتكون القيمة الإجمالية للمنشأة كعقار مع الآلات ٢,٦٨٩ مليار ليرة. وسيكون المزاد في اليوم الأول بالقيمة المقدرة وفي حال لم يتم البيع يؤجل إلى اليوم الثاني ليباع مهما بلغ الثمن وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٤.

مدير المدينة الصناعية بعدرا زياد بدور أوضح لـ«الوطن» أن شركة السويدي للكابلات تعود لمستثمرين مصريين، ولدى الشركة ثلاث منشآت في المدينة الصناعية إحداها منشأة السويدي للكابلات التي عليها ملف تنفيذي وتحمل الشركة السجل الصناعي رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ وبدأت العمل في العام ٢٠٠٦ وهي من ضمن ثلاث شركات تعمل بإنتاج الكابلات اثنتان منها موجودتان في مناطق غير آمنة والمعمل متوقف عن الإنتاج منذ مدة لأسباب غير معروفة تعود لأصحاب الشركة، وهنالك منشأتان إضافيتان للشركة هما «السويدي إلكتريك» تأسست في العام ٢٠٠٦ و«السويدي للبلاستيك» وتأسست في العام ٢٠٠٧.

وشركة السويدي للكابلات هي شركة مصرية مدرجة في بورصة القاهرة ورأسمالها ٢,٢ مليار جينه مصري ولها استثمارات في العديد من الدول العربية والأجنبية بينها سورية وقد أوقفت العمل بشكل كبير في شركاتها الموجودة في سورية خلال العام ٢٠١٣ وتمارس الشركة من خلال شركاتها التابعة نشاط إقامة وتشغيل مصانع لإنتاج الكابلات والأعمدة الكهربائية والأبراج والمحولات والقواطع الكهربائية.

وبحسب السجل التجاري فشركة السويدي للكابلات شركة مساهمة مغفلة رأسمالها ١,١٤٩ مليار ليرة سورية يعود تأسيسها للعام ٢٠٠٤ يرأس مجلس إدارتها أحمد السويدي (مصري الجنسية)، ويتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة رجل الأعمال السوري بديع الدروبي الذي يملك حصة ٤٪ من الشركة، حيث تبلغ حصة الشركاء المصريين ٩٦٪ من رأسمالها كما أن المدير العام للشركة مصري الجنسية أيضاً.

وتعاني معظم المصارف السورية العامة والخاصة من قضية القروض المتعثرة والتي تشير التقديرات إلى أن قيمتها تتجاوز ٣٥٠ مليار ليرة وهي ليست جميعها بسبب الأزمة، فقبل عام ٢٠١١ أصدرت الحكومة مراسيم تشريعية عدة سمحت بموجبها للمصارف العامة بتسوية أوضاع المتخلفين والمتعثرين وجدولة قروضهم وفوائدها لكن المشكلة لم تحل وقامت الحكومة بإحداث المحاكم المصرفية لتسريع إجراءات التقاضي في قضايا القروض كما أصدر وزير العدل نجم حمد الأحمد قراراً مؤخراً يتضمن إحداث دائرة تنفيذ مختصة بالقضايا التجارية والمصرفية في كل عدلية من عدليات الجمهورية العربية السورية ووصل عدد الدعاوى المنظورة أمام محكمة البداية المصرفية بدمشق فيما يتعلق بدعوى أساس الحق بالمطالبة إلى ١٨٠ دعوى وأكثر هذه الدعاوى تنتهي بأن يقوم المدين بتسديد القرض أما دعاوى منع السفر فبلغت ١٧٠ دعوى ومعظمها يعود للمصارف.

وتشير أرقام المصارف في نهاية العام الماضي إلى تحسن واضح في نسب السيولة لدى أغلبية المصارف وتخطيه النسبة المطلوبة من مصرف سورية ما دعا إلى عودة الحديث عن إطلاق القروض والتمويلات المصرفية القصيرة الأجل وبشروط متشددة.

حمدان لـ«الوطن»: أموال القطاع العام والنقابات مجمدة وغير فاعلة في بورصة دمشق

| علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور مأمون حمدان أن كل استثمارات القطاع العام في الأوراق المالية هي مجمدة وغير فاعلة، موجهاً السؤال للقطاع العام: «ما الغاية من هذا الاستثمار؟».

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف حمدان أن أغلبية وزارات الدولة تمتلك حصصاً في شركات مدرجة ضمن البورصة، كوزارة الزراعة التي تمتلك حصصاً في الشركات الزراعية، ووزارة السياحة التي تمتلك حصصاً بنسبة ٢٥٪ في الشركات السياحية، إضافة إلى وجود حصص للدولة في المصارف الخاصة، موضحاً أنهم دخلوا في السوق عند الاكتتاب الأولي عند تأسيس أي شركة تابعة للقطاع العام، وهي الخطوة الأولى الجيدة ولكنهم توقفوا عند هذا الحد، ولم يوضحوا أسباب دخولهم، فالاستثمار يكون لغايات عديدة منها الاستثمار الطويل الأجل والاستثمار قصير الأجل.

ولفت حمدان إلى أن الظروف كانت مواتية في أكثر من مرحلة ليداولوا هذه الأسهم ويحققوا الأرباح، ولكن للأسف فإن هذه الأسهم جمدت ملكيتها، ولكن يمكن لهم أن يدخلوا في السوق الثانوية حسب ظروفهم، وأن يحولوا الأسهم إلى سيولة مالية إن احتاجوا للسيولة لتأسيس محافظ مالية، مشيراً إلى أن هذا لأمر يتطلب وجود خبير أو جهة خبيرة في الدولة لإدارة محافظ الاستثمارية في الأوراق المالية التي تملكها الدولة أو فإن كل جهة تختص بخبير لنفسها.

وأضاف حمدان إن الأمر لا يقتصر على القطاع العام فهناك النقابات الأخرى التي يجب أن تدخل في سوق الأوراق المالية لتكون مستثمراً فاعلاً فيه، لا أن تدخل السوق وتنام على الأسهم بدلاً من تحقيق الأرباح والمزايا لنفسها، فمثلاً نقيب المهندسين الزراعيين هو مدير لإحدى الشركات المساهمة في السوق ورغم ذلك فإن أسهمهم مجمدة، ولذلك يجب على كل جهة تدخل السوق أن تحدد الغاية من الدخول بشكل مسبق، فمنهم من يسعى للوصول إلى مجلس إدارة الشركة من خلال دخول البورصة، ومنهم من يسعى إلى تحقيق الأرباح، ولكن الأغلبية جمدوا أموالهم أو لنقل تم دفنها لأجل غير مسمى، معللاً ذلك بسبب وجود رقابة الدولة من خلال الجهاز المركزي للرقابة المالية للقطاع العام.

أما للنقابات فلا رقابة مالية ولكن هناك الهيئة العامة للنقابة التي تتابع ما يتم تحريكه من أموال النقابة، كذلك هناك بعض النقابات غير المدرجة التي تدعوها السوق لاستثمار حيث لديها أموال مجمدة، ولذلك من المفيد لهم الدخول ولو بمبالغ بسيطة ليمتلكوا الخبرة بإدارة المحافظ المالية وخصوصاً في مرحلة إعادة الإعمار ليصبحوا مؤهلين للاستثمار في المرحلة القادمة، ومنهم نقابة الأطباء والصيادلة والمحامين.

مسؤول نقابي لـ«الوطن»:

١٢١ بالمئة تضخم و-٢,٣ بالمئة «نمو» اقتصادي في ٢٠١٤

| الوطن

كشف مسؤول في نقابة عمال المصارف والتأمين عن وصول معدل التضخم إلى ١٢١٪ خلال العام الماضي (٢٠١٤)، مقارنة بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠١٠ ونسبة ٦٪ عام ٢٠١١ و٣٩,٥٪ عام ٢٠١٣ و٩٠٪ عام ٢٠١٣، تزامن ذلك -بحسب المسؤول- مع تراجع معدل النمو الاقتصادي الذي أدى إلى ازدياد معدلات البطالة والتضخم بسبب تضرر المنشآت الاقتصادية ومن ضمنها الثروة النفطية حيث كان معدل النمو الاقتصادي يصل إلى ٤,٨٪ عام ٢٠١١ قبل أن يتحول إلى معدل سالب (-٣,٦٪) عام ٢٠١٢ ليرتفع قليلا عام ٢٠١٣ ليصل إلى- ٣,٢٣٪ ثم -٢,٣٪ عام ٢٠١٤، وازداد التراجع في قيمة الدخل للمواطنين الذي انعكس بدوره وبصورة سريعة على الاستهلاك مع تزايد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار لكثير من السلع الأساسية.

وأشار إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء التي بينت أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ ٤٨٣٪ عن كانون الأول لعام ٢٠١٣ وتضخما سنويا عن كانون الأول لعام ٢٠١٢ وصل إلى معدل ٨٨٪ وان التغيرات حصلت في مجموعات رئيسية أهمها الأغذية والألبسة والأحذية والمياه والكهرباء والغاز وأنواع المشتقات النفطية الأخرى، مشيراً إلى أن آراء الاقتصاديين تشير إلى أن أحد أهم أسباب ارتفاع التضخم تتمثل في قلة العرض وارتفاع التكاليف الذي سبب ارتفاع الأسعار مع صعوبات في تأمين السلع في الوقت المناسب بسبب ارتفاع مخاطر التأمين الخاصة بنقل البضائع والسلع.

وبين أيضاً أن البطالة وصلت في أوساط فئة الشباب إلى أكثر من ٣٥,٨٪ لعام ٢٠١١ وتجاوزت نسبة ٤٩٪ عام ٢٠١٣ حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد على مليوني شخص بسبب توقف المشاريع وفقدان فرص العمل الأمر الذي انعكس على نسب الفقر الاجتماعي ومستويات المعيشة.

ولفت المسؤول من جانب آخر إلى استمرار قدرة الحكومة على الحفاظ على الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور التي أصبحت المصدر الرئيسي للطلب العام ووفرت مصدرا للدخل لما يقرب من مليون عامل وزاد الدعم لتلبية احتياجات الناس من الغذاء والوقود والكهرباء وازداد الإنفاق الجاري على إنفاق الاستثمارات العامة.

وشهدت سنوات الأزمة انخفاضاً كبيراً في فوائض المؤسسات العامة ومن الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتأثرت بذلك واردات الخزينة العامة بسبب تراجع الإيرادات الضريبية وانخفاض واردات النفط، موضحاً أن السياسة المالية وأدواتها تعد جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية العامة وأن تغير إيرادات الدولة ونفقاتها يؤثر بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي العام حيث تؤثر المتغيرات المالية على المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح.

جمعية المستهلك.. الدولار واستغلال التجار لوضع «نصيب» وراء رفع أسعار الخضار

«الزراعة» تبشر: انخفاض قريب في أسعار الخضار واللحوم.. وارتفاعها طبيعي في هذا الوقت من العام!

| محمد راكان مصطفى

تباينت تبريرات المعنيين حول الارتفاع غير المسبوق في أسعار الخضار والفواكه واللحوم في الأسواق السورية لجميع تصنيفاتها، من الشعبية وحتى أسواق الخمس نجوم، ما دفع رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني لتوجيه سؤال للمسؤولين «عن سبب هذا الارتفاع فيما إذا كان ناجماً عن إغلاق الطريق مع الأردن أم هو بسبب ربط التجار للأسعار بالدولار؟». دون أن يخفي رأيه في الموضوع إذ اعتبر إغلاق الطريق مع الأردن ليس سبباً وراء هذا الارتفاع، إذ شهدت بعض المنتجات الزراعية المحلية ارتفاعاً كبيراً بالأسعار كالفول والبازلاء وحتى البقدونس حيث وصل سعر الجرزة إلى ٥٠ ليرة سورية بسبب الدولار.

وأشار دخاخني إلى أن المحصول المتواجد في الأسواق الآن كالبندورة والخيار هو من إنتاج البيوت البلاستيكية المحلية، حيث قام التجار باستغلال موضوع إغلاق معبر نصيب ليقوموا بالبيع بأسعار مرتفعة.

من جهته أكد معاون وزير الزراعة أحمد قاديش لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار طبيعي بالنسبة لهذا الوقت من كل سنة، ولكن ما أدى إلى تفاقم الأزمة هو إغلاق معبر نصيب وعدم تعويض النقص الحاصل بالاستيراد من المحاصيل في غور الأردن، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد حالياً بشكل حصري على إنتاج البيوت البلاستيكية والذي لا يكفي حاجة السوق. مشيراً إلى أن أسواق الخضار خلال الفترة القادمة ستشهد انخفاضاً كبيراً بالأسعار مع بدء إنتاج المحاصيل الصيفية، مؤكداً على وفرة هذه المحاصيل وقدرتها على تحقيق كفاية للأسواق المحلية.

وفي سياق متصل توقع قاديش أن تشهد لحوم الأغنام انخفاضاً في الأسعار مع منتصف الشهر القادم حيث سيتوجه المربون إلى البيع مع البدء في تراجع المراعي الطبيعية، مبيناً أن السبب في ارتفاع أسعار الدواجن يعود إلى ارتفاع في التكلفة وأسعار الأعلاف والتي تشكل الأعلاف المستوردة نحو ٩٠ بالمئة بالنسبة للدواجن وما لسعر الصرف من انعكاس على أسعار هذه الأعلاف من حيث أسعار الصويا وأسعار الشعير.

وعن انعكاس تصدير البيض على الأسعار محلياً أكد قاديش أنه لم يكن هناك أي تأثير للتصدير على أسعار بيع البيض في الأسواق المحلية، موضحاً أن الكميات المصدرة أقل بكثير مما يمكن تصديره ويعود السبب في انخفاض الكميات المصدرة إلى المنافسة التي يتعرض لها البيض المحلي في الأسواق العراقية، مشيراً إلى أن أي ارتفاع في الأسعار حالياً ليس المنتج هو المستفيد المباشر منه وأن أسعار البيع للبيض بالجملة اليوم أقل من سعر التكلفة حيث إن سعر طبق البيض من عند المنتج نحو ٣٩٠.

من جهته مدير غرفة زراعة دمشق المهندس عمر الشالط كشف أنه من تاريخ صدور قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسماح بتصدير البيض وحتى ٢٢ من الشهر الجاري وصل عدد شهادات المنشأ الممنوحة من الغرفة لتصدير مادة البيض إلى ١٠ شهادات بكمية ٩٦٠٠ صندوق وبقيمة تجاوزت بقليل الـ١٥٥ ألف دولار.

اللجنة الدولية للصليب الأحمرهي منظمة مستقلة حيادية غير متحيزة ، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري جاهدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من العنف الذي يضرب سورية منذ آذار ٢٠١١. وتقدم اللجنة الدولية على وجه الخصوص الرعاية الصحية العاجلة والإسعافات الأولية. وتمارس اللجنة الدولية أنشطتها في سورية منذ العام ١٩٦٧ وتعمل أيضًا في الجولان المحتل. وتنفذ المنظمة أنشطة أخرى من بينها استعادة الروابط الأسرية بين السوريين وأقاربهم المحتجزين في الخارج كما تساهم بتوفير مياه الشرب للمناطق المنكوبة بالجفاف.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سورية عن حاجته الى توظيف:

عمال تنظيف / مركز الأطراف الصناعية

مقر العمل: حلب

المسؤوليات الأساسية:

- اتباع تعليمات النظافة الاساسية المقررة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- خدمات التنظيف / خدمة الغرف / خدمة غسيل حاجيات مركز الأطراف الصناعية.
- تحضير القهوة والشاي.

الحد الأدنى للمؤهلات:

- تعليم أساسي.
- خبرة في نفس المجال.
- حالة بدنية جيدة.

مكان االعمل: حلب

أخر موعد لتقديم الطلبات: ٢٠١٥/٥/٣

يرجى من المهتمين إرسال السيرة الذاتية و رسالة التحفيز الى:

اللجنة الدولية للصليب الاحمر

أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق

صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق

أو:

مكتب اللجنة الدوليه للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس آصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل: عمال تنظيف / حلب

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.

تستبعد طلبات التوظيف في حال عدم اكتمالها.

١١٦٧ مليار ليرة حجم الاستثمار في المدينة

٣١٦ مليون ليرة إيرادات عدرا الصناعية في الربع الأول

| الوطن

كشف مدير عام المدينة الصناعية بعدرا زياد بدور لـ«الوطن» أن حجم الاستثمارات في المدينة بلغ حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي ١١٦٧ مليار ليرة بينما بلغت الإيرادات ٣١٦ مليون ليرة.

وأشار إلى أن عدد المنشآت العاملة في المدينة بلغ ١٢٢٠ منشأة في مختلف الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ووصل عدد العاملين في هذه المنشآت إلى ٥٠٧٥٤ عاملاً وهنالك ٢٢٣١ معملاً قيد الانشاء وبلغ عدد المقاسم المسلمة للصناعيين ٣٩٥٦ مقسماً وصلت مساحتها إلى ١٠٥٠ هكتاراً وبلغ عدد رخص البناء الممنوحة للصناعيين في المدينة ٣٢٦١ رخصة.

ولفت بدور إلى مساعي المدينة للاستمرار في تطوير البنى التحتية، مستعرضاً عدة أرقام في هذا الخصوص، حيث بلغ طول شبكات الكهرباء ١١٥٢ كم وهنالك تقنين كهربائي منتظم في المدينة يراعي احتياجات الصناعيين للإنتاج حيث يتم قطع الكهرباء خارج أوقات العمل ووصل طول شبكات المياه إلى ٨٥٥ كم ونسعى لتحسين واقع توافر المياه في المدينة، وتم بتجهيز بئر ماء جديدة دخلت في الخدمة وهنالك بئران قيد الحفر ونظام توزيع عادل للمياه على المنشآت، منوهاً على عدم قدرتهم توفير كامل الحاجة من الماء لأن الآبار كافة التي كانت تغذي المدينة وعددها ٣٢ بئراً هي في مناطق غير آمنة.

إضافة إلى ذلك وصل طول شبكات الصرف الصحي إلى ٥٦٠ كم وطول شبكات الطرق الفرعية والرئيسية ٤٨١ كم وطول شبكات الري ٤٧٣ كم وطول شبكات الهاتف ٢١٠ كم.

وبسبب الحاجة لإيواء عدد كبير من الأسر المهجرة بدأ العمل في المرحلة الخامسة من تنفيذ البنى التحتية في المدينة الصناعية مع مساع للبدء بتنفيذ مشروع إقامة ٧ آلاف شقة سكنية في المنطقة المخصصة للسكن في المدينة الصناعية بعدرا لاعتمادها كمراكز إيواء مؤقتة.

وأوضح أنه يتم حالياً الاعداد للاجتماع لأول لمجلس إدارة المدينة الجديد الذي تم انتخابه مؤخرا، حيث تم انتخاب مجلس جديد يضم ٥ مستثمرين من اصل ١٢ مرشحا من المستثمرين في المدينة، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٢/ لعام ٢٠١٣ المتعلق بتمثيل المستثمرين في مجلس المدينة الصناعية وهنالك عضوان تسميهما غرفتا الصناعة والتجارة.

وبموجب الانتخابات فاز بعضوية مجلس الإدارة جمال قنبرية ممثلاً عن الصناعات الثقيلة وحسام عابدين عن الصناعات المتوسطة وكذلك غياث الشامي ممثلاً عن الصناعات المتوسطة وسمير مخائيل المعري ممثلا عن الصناعات الصغيرة وجان حكوم ممثلاً عن الحرفيين.

وتصل المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية في عدرا إلى ٧ آلاف هكتار ٥٠٪ منها للمناطق الصناعية تضم ١٢ ألف موقع لمنشأة صناعية وحرفية ويتم الحصول على تراخيص إقامة المشاريع الصناعية والقرار الصناعي خلال ساعات وتقوم المدينة ببيع الأراضي للمستثمرين بالتقسيط ولمدة خمس سنوات وبسعر الكلفة وتكاليف دراسة المخططات التنفيذية لرخص البناء تعادل ٥٠٪ خارجها كما أن كلف الإنشاء بالمدينة تقل ٣٠٪ عن كلفتها خارج المدينة.

وزير التموين: مخزون القمح كافٍ ولا نية لاستيراده حالياً

| عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية أن مخزون القمح المتوفر حالياً يكفي حاجة البلد ولا نية للوزارة في الوقت الراهن لاستيراد القمح وعدم صحة ما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية حول نية الوزارة باستيراد نحو ٤٩٠ ألف طن من القمح.

كما بيّن صفية أن أسعار مادة القمح للموسم الحالي لم تصدر بعد وأنها تدرس بما يتناسب مع التكلفة وهامش الربح والجهد المبذول من قبل الفلاح. وطالب المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وفروعها في المحافظات اتخاذ أفضل السبل لاستجرار موسم القمح للعام الحالي من المزارعين وتخزينه بالوسائل المتاحة ضمن المناطق الآمنة وتوفير جميع مستلزمات استيراد ونقل الأقماح قبل بداية موسم الحصاد ولاسيما أكياس الخيش والشوادر والرقائق البلاستيكية ومواد التعقيم وغيرها من الأمور التي تضمن استجرار المحصول ونقله وتخزينه وفق أفضل الشروط والمواصفات وبالوسائل المتاحة.

وفي سياق متصل كشف مصدر مسؤول في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق لـ«الوطن» أن المديرية نظمت ٢٧ ضبطاً تموينياً بحق باعة الورق في منطقة الحلبوني والمزة، شملت عدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي زيادة في أجور تصوير الأوراق والمستندات، منها ٢ ضبط في كلية الآداب ضمن حملة مفاجئة قام بها مدير التجار ومعاونه برفقة عناصر حماية المستهلك حيث تعلقت المخالفات بعدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي زيادة في الأجور.

كما أشار المصدر إلى عدد من الصعوبات التي تواجه عمل المراقب التمويني وأهمها عملية تنفيذ وكتابة الضبط بحق المخالف والتي تستمر أحياناً لعدة ساعات بسبب عدم تعاون صاحب المخالفة والمماطلة في إبراز الهوية الشخصية والاضطرار إلى الاستعانة ببعض الجهات المختصة في بعض الحالات.

وحول نقص عدد المراقبين وتأثيره على قدرة المديرية في تغطية معظم أسواق دمشق وفعاليتها التجارية أوضح المصدر أن الأمر يتعلق بجودة العنصر التمويني أكثر من العدد حيث تمثل حالة الالتزام بالعمل والانضباط بقواعده وعنصر الأمانة والأخلاق حيزاً واسعاً في مجال عمل المراقب التمويني.